

عمل المرأة وانعكاساته على الأسرة

Women's work and its implications for the family

د. بن عوالي علي

أستاذ محاضر (أ) بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

ali.benaouali@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2022/01/30

تاريخ القبول: 2021/12/27

تاريخ الاستلام: 2021/04/27

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز عمل المرأة، وبيان قيمته الاقتصادية، والاجتماعية، وأن خروجها للعمل أدّى إلى ازدواجية مسؤوليتها، حيث وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين عظيمتين تثقلان كاهلها، مسؤولية عظيمة تجاه أسرتها، والأخرى تجاه العمل أو الوظيفة المنوطة بها خارج البيت. ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن عمل المرأة له جانبان جانب إيجابي باعتبار عملها يساهم في دخل إضافي للأسرة، ممّا يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتها، وجانب سلبي على المرأة العاملة حيث تزداد مسؤوليتها المزدوجة، مما يعود عليها بالضغط والإرهاق الجسدي والنفسي، كما ينعكس على الأولاد والزوج أيضا.

الكلمات المفتاحية: عمل المرأة، القيمة الاقتصادية، القيمة الاجتماعية، الأسرة، خصائص الأسرة.

Abstract

This study aims to highlight women's work, its economic and social value, and the fact that their departure from work has led to a duplication of responsibility, as they find themselves forced to carry out two great jobs that weigh heavily on them, a great responsibility towards their families, and the other towards work or employment assigned to them outside the home.

One of the findings results of this study is that women's work has two aspects, positive aspect as their work contributes to additional income for the family, thus improving their standard of living, and a negative aspect for working women, whose dual responsibility increases, resulting in physical and psychological stress and fatigue, as reflected in their children and husbands.

Keywords: women's work, economic value, social value, family, family characteristics.

المؤلف المرسل: د. علي بن عوالي، الإيميل: Ali.benaouali@univ-mosta.dz

مقدمة:

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم، باعتبار المرأة نصف المجتمع، فهي تحتل مكانة هامة سواء داخل الأسرة أو في المجتمع. وبفعل التغيرات والتطورات التي حدثت على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية والفكرية، فقد أدّت تلك التغيرات إلى تغيير البنية النمطية للأسرة وخاصة المرأة، حيث سمح لها بالمشاركة في العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات فهي تنافس الرجل في جميع مجالات الحياة وتشاركه في كل الميادين على قدم المساواة، فهي طبيبة، وجراحّة، وضابطة، ومهندسة، وأستاذة، ونائب، ووالية، ووزيرة، ورئيسة حكومة أو دولة فازدادت مسؤوليتها، حيث وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين عظيمتين تثقلان كاهلها، مسؤولية عظيمة تجاه أسرتها، والأخرى تجاه العمل أو الوظيفة المنوطة بها خارج البيت.

فمسؤوليتها داخل أسرتها تلزمها برعاية شؤون زوجها وتلبي مطالبه المختلفة، وتربي أبنائها وترعاهم من شئّ الجوانب الجسمية والنفسية والخلقية والتعليمية، وتشرف على إدارة شؤون بيتها، بالإضافة إلى هذه المسؤولية العظيمة تنتظرها مسؤولية أخرى خارج البيت لا تقل أهمية عن الأولى، فهي تتقلد وظيفة تنظمها جملة من القوانين والقواعد التي تفرض على المرأة الالتزام بها واحترامها زمانًا ومكانًا، حيث يجب عليها الحضور إلى مكان العمل وفق ما تفرضه قواعد العمل، ولكي توفق بين هاتين المسؤوليتين العظيمتين فلا بد من تقديم توضيحية كبيرة.

وتأسيسا على ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت المرأة التوفيق بين مسؤوليتها المزدوجة بأن تقوم بعملها خارج البيت، وتحافظ على استقرار أسرتها واستمرارها في جو يسوده الأمن والهدوء والسعادة، وما هي التضحيات اللازمة لها لتحقيق ذلك؟

- أهداف الدراسة

لكل دراسة جادة أهداف ترمي هذه إلى تحقيقها والوصول إليها، ومن بين الأهداف التي تريد هذه الدراسة الوصول إليها:

- 1- بيان مفهوم العمل، وأهميته الاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية.
- 2- معرفة إلى درجة استطاعت المرأة العاملة التوفيق في مسؤوليتها المزدوجة.
- 3- بيان آثار ازدواجية عمل المرأة على نفسياتها وعلى الأسرة.

- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتعلق بموضوع له علاقة مباشرة بقضايا واقع الأسر، والمجتمع، والدولة، فأثر المرأة العاملة له علاقة بأسرتها، ومجتمعها، ودولتها، إيجابا، أم سلبا.

- المنهج المتبع

لإنجاز دراسة علمية جادة تحتاج إلى تتبع أحد المناهج العلمية أو أكثر، ومن أجل إنجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لجمع النصوص والمعلومات التي تخدم الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص وتفكيكها ثم تركيبها وفق ما تقتضيه الدراسة، كل ذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، وتحقيق الأهداف المروجة من هاته الدراسة.

- العناصر الأساسية للدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه ارتأينا تقسم هذه الدراسة إلى مبحثين: ماهية العمل المطلب الأول، آثار ازدواجية مسؤولية المرأة العاملة المطلب الثاني، انعكاسات عمل المرأة على الأسرة،

المطلب الأول: ماهية العمل

لا يمكن الحكم على الشيء إلا بتصوره ومعرفته، ولذلك لكي نعرف قيمة العمل اقتصاديا، واجتماعيا يتوقف بيان مفهوم العمل، وحكمه شرعا وقانونا.

الفرع الأول: مفهوم العمل لغة واصطلاحا

1- العمل لغة:

قال ابن فارس: العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعلٍ يُفعل، وقال الخليل: عمل يعمل عملاً، فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه¹.
والعمل هو المهنة والفعل، والجمع أعمال، وأعمل فلان ذهنه في كذا، إذا دبره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه².

2- العمل اصطلاحا: العمل له عدة مفاهيم منها

- العمل في الاطلاق الفلسفي يقصد به النشاط الإنساني الإرادي المقترن بالجهد، لغرض نافع غير التسلية واللهو.
- ويطلق بالمعنى الاقتصادي العام على كل جهد عقلي وبدني يبذله الإنسان في مجال النشاط الاقتصادي في سبيل إنتاج الخدمات والسلع الاقتصادية لغرض الكسب والعيش³.
- ومن ثَمَّ فإن العمل يشمل كلّ فعالية اقتصادية مشروعة مقابل أجر، أو مال يؤخذ، سواء أكان هذا العمل جسميا ماديا كالخرف اليدوية المتعددة، أم فكريا كسائر الوظائف التي يبذل فيها الجهد العقلي والجسد معاً⁴.

1 - أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة العربية، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ 1979م، الجزء الرابع، ص 145.

2 - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دون سنة الطبع، باب العين، الجزء 35، ص 3107-3108.

3 - الصادق مهدي السعيد، مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام، 1983، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية بغداد، ص 9.

4 - حميد ناصر الزري، مفهوم العمل في الإسلام وأثره في التربية الإسلامية، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، 1998، ص 17-18.

حيث يُعدُّ العمل جزءًا جوهريًا في حياة الإنسان، باعتباره مظهرًا من المظاهر التي تعطي معنى للإنسان في هذه الحياة، ويشعره بأهمية وجوده كفرد إيجابي في مجتمعه، يعمل لتحقيق ذاته⁵.

وقد نظمَ المشرع الجزائري العلاقات الفردية والجماعية في العمل بين العمل الأجراء والمستخدمين في المادة الأولى من قانون العمل، حيث إن علاقات العمل الفردية تبين إجراءات إنشاء عقد العمل، وانعقاده، وشرطه الشكلية والموضوعية، وطريقة إثبات العقد، والآثار التي يترتبها عقد العمل من حقوق وواجبات.

أما العلاقات الجماعية فتبين إجراءات التفاوض والمشاركة وكيفية ممارسة الحقوق المهنية العامة، كالحق في التمثيل النقابي، والإضراب⁶.

والمشرع الجزائري اعتبر في مفهوم قانون العمل عمالا أجراء كل الأشخاص الذين يؤدون عملا عضليا، أو فكريا، أو كيلهما معًا لحساب شخص آخر يُدعى المستخدم، سواء أكان هذا المستخدم شخصًا طبيعيًا، أو معنويًا، عموميًا أو خاصًا، مقابل مرتب معلوم. وبين المشرع الجزائري حقوق العمال وواجباتهم في المواد 5 و6 و7 بطريقة واضحة ومحددة غير قابلة للتأويل.

الفرع الثاني: دور العمل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

للعمل أهمية كبيرة في حياة الإنسان وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

1- دور العمل في التنمية الاقتصادية

حيث تبدو هذه الأهمية باعتباره مصدر قوت الإنسان؛ إذ من خلاله يستطيع تأمين جميع متطلباته الأساسية في هذه الحياة، من مأكل ومشرب، وملبس، وعلاج، ومسكن،

5 - عماد لعلاوي، مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز

المادية، رسالة دكتوراه علوم في علم النفس وعلوم التربية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 18.

6 - عبد الرحمن خليفي، قانون العمل الجزائري، معلق عليه بفقهاء القضاء الجزائري، وفقه القضاء المقارن، الدار العثمانية، الجزائر، 2016، ص 15. أهمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، الجزء الثاني، ص 19-26.

ومركب، فالعمل عامل أساسي في توفير جميع ما يحتاجه الإنسان، وأسرته، كما يعتبر العمل عاملاً أساسياً للقضاء على البطالة التي تعتبر مشكلة خطيرة على الفرد والمجتمع، وما ينتج عن هذه الظاهرة من آثار سلبية من انحراف، وسرقة.

وللوقاية من هذه الآثار السلبية نجد الإسلام أمر بالعمل والسعي لكسب الرزق في نصوص كثيرة منها قول الله تعالى: {هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور}⁷

حيث جعل الأرض سهلة مذلة لكل ما يريده الإنسان منها من زرع وحبوب وغير ذلك مما لا يمكن عدده ولا حصره، ولم يجعلها خشنة وعرة المسالك، والأطراف، والنواحي والجوانب فيصعب استغلال خيراتها⁸.

أمّا نصوص السنة النبوية الحاثّة على العمل، والأمر به فهي كثيرة لا يتسع المقام لذكرها كلها، وإنما نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم: "لأن يأخذ أحدكم أحبله [حبله] ثم يأتي بحزمة من حطب فيبيعهها فيكفّ الله بها وجهه خير من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه"⁹ وقد راعى قانون العمل دور التنمية الاقتصادية الذي يكون نتيجة للعمل الجاد، وهذا الذي عناه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم حيث قال: "إنّ الرصيد السنوي للدخل القومي في كل بلد ما هو إلا نتيجة عمل أفرادها وجهودهم، وإنّ ما يجتمع في كل بلد من سلع وخدمات إن هو إلا نتيجة حتمية لذلك"

حيث يعتبر العمل عاملاً أساسياً في مكافحة البطالة، واستغلال اليد العاملة، وزيادة الطلب على السلع والخدمات مما يترتب عليه زيادة الإنتاج لمواجهة كثرة الطلب على تلك الخدمات والسلع.¹⁰

7 - سورة الملك الآية 16.

8 - أبو الطيب بن الحسين القنوجي، فتح اليان في مقاصد القرآن، المطبعة العصرية، بيروت-لبنان، 1412هـ 1992م، الجزء الرابع عشر، ص 239.

9 - محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر، رقم الحديث 1471، ص 287.

10 - القاضي حسين عبد اللطيف، قانون العمل دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009، ص 36-39.

1- دور العمل في التنمية الاجتماعية

يعتبر العمل عاملاً أساسياً في تماسك المجتمع، وتقوية روابطه، وتطوره، ودفعه إلى الرقي والتقدم والازدهار، المجتمع الذي يوجد فيه تنوع في العمل يتسم بالحيوية والحركة، والنشاط، إذ فيه الكثير من الأشخاص العاملين الذين يسعون إلى تحسين مستوى معيشتهم، ومجتمعهم، فيعمُّ الاكتفاء الذاتي بشكلٍ كبير، ويصبح مجتمعاً منتجاً يعتمد على نفسه، لا عالة على غيره.

ومهما اختلف نوع العمل الذي يُمارسه أفراد المجتمع فهو مفيد، ونافع، ولا يمكن احتقار أهمية أي عمل مهما كان بسيطاً، فالأفراد الذين يمارسون الزراعة لهم أهميتهم، ومكانتهم، في المجتمع، إذ يوفر لهم مصدر الغذاء التي تنتجها الزراعة بكل أنواعها، وأشكالها، وفوائدها، والأفراد الذين يعملون في الصناعة فهم يساهمون في دفع عجلة الاقتصاد بشكلٍ كبير، والأفراد الذين يمتنون الحرف باختلافها فهم يساهمون في تنمية المجتمع من مختلف المجالات، لهذا لا يمكن الانتقاص من قيمة العمل مهما كان بسيطاً، فأهمية الزراعي، والحرفي، وعامل النظافة والنجار، والحداد، لا تقل عن أهمية الطبيب والمهندس والمحامي والصيدلاني والمعلم، فكلهم يؤديون خدمات لا يمكن إنجازها من غيرهم.

حيث ينعكس عمل الأفراد بجد ونشاط على مجتمعهم، من حيث تحسين مستوى المعيشي والاقتصادي للمجتمع بأكمله، ومن ثَمَّ فإن تحسُّن مستوى المعيشي والاقتصادي للمجتمع يؤدي بالضرورة إلى تحسُّن المستوى المعيشي لأفراده، إذًا المجتمع والأفراد في علاقة اطرادية، فكل ما يؤثر على المجتمع يؤثر على أفراده، والعكس صحيح.

المطلب الثاني: آثار ازدواجية مسؤولية المرأة العاملة

حظيت المرأة الجزائرية بقسط كبير من الدراسة ممَّا أهلها إلى مشاركة الرجل في جميع ميادين العمل، ومجالات الحياة الاجتماعية فتبوأت شتى الوظائف من أدناها كاملة النظافة إلى أرقاها كوزيرة، وقد أثبتت المرأة العاملة جدارتها في جميع المناصب والوظائف التي تقلدتها.

وهذه المسؤولية المزدوجة للمرأة العاملة دفعتها إلى بذل جهد كبير، حتى تستطيع التوفيق بين المسؤولية المكلفة بها تجاه عملها، ومسؤوليتها على أسرتها، ومن ثمّ شعورها بالرضى النفسي، إذ كلّما نجحت المرأة العاملة في التوفيق بين عملها المزدوج كلّما شعرت بالسعادة والراحة والرضى، والعكس صحيح ويمكن بيان مسؤوليتها تجاه عملها من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مسؤولية المرأة العاملة تجاه عملها.

للمرأة العاملة مسؤولية كبيرة تجاه عملها فهي مطالبة بالقيام به وفق ما تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة له، وفي بعض المهن مطالبة بتحقيق النتائج المتفق عليها في عقد العمل، وهذا يتطلب منها جدًّا كبيرًا لتحقيق ذلك، وحصولها على رضا رب العمل أو المسؤول.

ولم يبق عمل المرأة في الجزائر محصورًا في مجال محدد، أو معين، بل اقتحمت كل مجالات العمل وميادينها ما دامت مؤهلة لذلك، فهي وزيرة، ووالية، وبرلمانية، وطبيبة، وجراحة، وأستاذة، ومشتغلة في كل وظائف سلك القضاء، ومهندسة، وضابطة، وعاملة في الملاحة الجوية قائدة للطائرات ومضيفتها، وقد دُعِمتها وساندتها هيئة الأمم المتحدة في ذلك بمجموعة من المواثيق والاتفاقيات، إضافة إلى المنظومة التشريعية والتنظيمية الداخلية وعلى رأسها الدستور من دستور 1963 إلى دستور 2020/11/01، حيث نصت المادة 37 منه على أن: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية".

ولا يمكن أن يُتذَرَّع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي" إضافة إلى المادة 40 منه التي نصت على أنه: "تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف، في الفضاء العمومي والمجالين المهني، والخاص..."¹¹

11 - الدستور الجزائري المعدل في 2020/11/01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 2020/12/30.

كما نص قانون العمل في المادة السادسة على أنه: "...احترام السلامة البدنية والمعنوية وكرامتهم، الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غير المنصب القائم على أهليتهم واستحقاقهم..." حيث وضع المشرع الجزائري جملة من الشروط على أرباب العمل يجب عليهم الالتزام بها نحو العمل منها:

الحفاظ على سلامة العمّال من أي خطر قد يصيبهم أثناء تأدية عملهم.

- احترام كرامتهم فلا يجوز لرب العمل المساس بكرامة العمل بأي طريقة كان ذلك.
- يمنع التمييز بين العمال بسبب الجنس أو الانتماء في المناصب التي تتساوى فيها كفاءتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم.

وقد أبطلت المادة 17 من هذا القانون كل الاتفاقيات¹² أو الاتفاقات الجماعية أو عقود العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى أي تمييز بين العمال، سواء تعلق بجنسهم ذكور أو إناث، أو لونهم، وسواء تعلق هذا التمييز بالتوظيف، أو الأجرة، أو ظروف العمل.

حيث نصت هذه المادة صراحة على أنه: "تعد باطلة وعديمة الأثر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كان نوعه في مجال الشغل والأجرة أو ظروف العمل، على أساس السن أو الجنس أو الوضعية الاجتماعية..."¹³

الفرع الثاني: آثار العمل على المرأة العاملة

تعيش المرأة العاملة عدة أدوار، ومراكز اجتماعية فهي بنت عاملة تساهم في رعاية شؤون والديها الفقيرين وإخوتها وأخواتها المتدربين، وزوجة، وأم، ومديرة المنزل، وموظفة، ولكل دور من هذه الأدوار متطلباته، واحتياجاته وهي مطالبة بالتوفيق بين كل هذه الأدوار، ممّا يولّد لديها ضغطاً نفسياً رهيباً، وإرهاقاً بدنياً شديداً¹⁴، فيجعلها تعيش صراعات عميقة

12 - نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1426هـ 2006م، ص 169.

13 - قانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 1990، ص 563 – 564.

14 - حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ 2005م، ص 115.

تؤدي إلى حرمانها من الاستقرار النفسي والاجتماعي، وقد يؤدي أيضا إلى مشاكل وصراع في عملها.

وهذا التعدد في الأدوار واختلاف متطلباته وتعدد المهام الملقة على عاتق المرأة العاملة، يمكن أن يقلل من مردودها ونشاطها المهني، وهذا يزيد اضطرابا وقلقا خوفا على مستقبلها الوظيفي، والأسري.

حيث إنَّ ازدياد المهام بتعدد الأدوار التي تتحمَّلها المرأة العاملة وعدم قدرتها على التوفيق بين هذه الأدوار يجعلها تحت ضغط رهيب، وإرهاق نفسي وجسمي شديد مما قد يؤدي بها إلى الاحباط.

وخلاصة الكلام في مسألة المرأة العاملة: يمكن القول إن عمل المرأة خارج البيت زاد من تعدد مهامها وأدوارها ممَّا حمَّلها مسؤولية كبيرة لا توجد لدى المرأة الماكثة في البيت، مما يجعلها تحت ضغط وصراع الأدوار، إضافة إلى المؤاخذة الاجتماعية أحيانا، رغم الحماية والرعاية التي وقَّرتها لها الاتفاقيات، والمواثيق الدولية والوطنية، والتشريعات الداخلية والتنظيمات بشئى أنواعها وتدرجاتها.

وتأسيساً على ما سبق فإن المرأة العاملة المزدوجة المسؤولية المتعددة المهام والأدوار مطالبة بعمل جبار لتنظيم وقتها، وترتيب أدوارها ومسؤولياتها وفق أولويات الأدوار وتدرجاتها.

المطلب الثالث: انعكاسات عمل المرأة على الأسرة

لقد ساهمت المرأة العاملة بقسط كبير في مساعدة أسرته، ورفعت من مستوى معيشتها، وهذا يعتر أمرًا إيجابيًا، لكن هذه المسؤولية المزدوجة للمرأة لها انعكاسات سلبية عليها بالدرجة الأولى، وخاصة بعض المهن والقطاعات، وعلى أسرته أيضا، حيث تعيش المرأة العاملة تحت ضغط نفسي، وإرهاق جسدي شديد بسبب صراع الأدوار، وصعوبة التوفيق بينها، وقد أشرنا خلال هذا البحث إلى الضغوط التي تصيب المرأة العاملة، ونقتصر في هذا المطلب على لآثار والانعكاسات التي تعود على الأطفال الفرع الأول، والانعكاسات التي تعود على الزوج الفرع الثاني.

الفرع الأول: آثار عمل المرأة على الأطفال

باعتبار المرأة هي الزوجة والأم، وربة بيت فهي مسؤولة عنهم مسؤولية مباشرة وضرورية إضافة إلى المسؤولية المتعلقة بها خارج البيت، فخروجها للعمل لفترة طويلة حيث تخرج مبكرة وهي بين أمرين إمّا أن توقظهم معها وتأخذهم إلى الروضة إن وُجدت، وفي الكثير من الأحيان عند امرأة أخرى ولا يجدون عندها ما يجدون عند أمهم من حنان وعطف، وقد يكون عملها بعيداً حيث لا يمكنها الاجتماع والالتقاء بهم إلا خلال العطلة الأسبوعية، وهذا أكيد لها انعكاسات وآثار سلبية عليهم نفسياً وخلقياً وتربوياً، وجسمياً¹⁵.

فالأم هي منبع الحنان والعطف والرعاية لأطفالها، وغيابها لفترة ما عن أطفالها وانقطاعها عنهم قد يحدث لديهم صدمة عاطفية، وقد ذكرت دراسات عدة في علم النفس والتربية أن الطفل قد يصاب بمرض من الأمراض النفسية بسبب ابتعاد الأم، وانقطاعها عنه¹⁶؛ وذلك لكون الطفل في مرحلته الأولى هو في حاجة ماسة إلى الرعاية والاهتمام، ولهذا تعتبر الأم أهم شخص يشبع حاجات الطفل النفسية والعاطفية، إذ وظيفتها نحو أطفالها لا يمكن تعويضها بامرأة أخرى، وعليه فأى ابتعاد أو انقطاع يكون من الأم نحو أطفالها قد يؤثر سلبي على نفسياتهم، وتنشئتهم.

وذلك لكون العائلة هي المؤسسة الأولى التي ينبغي أن تنمو فيها العواطف الإنسانية عند الأطفال، فالمحبة والحنان والعطف الذي ينبع من الأم نحو أطفالها لا يمكن أن ينبع من امرأة أخرى، سواء أكانت مربية، أم حاضنة، أم ممرضة حتى وإن حاولن فلا يمكنهن أن يلعبن دور الأم، وأن يقمن مقامها، فحضان الأم لا يعدله أي حضان، وقد أُجريت بحوث عن الأطفال الذين تربوا في الميتم، أو ما يُسمى عندنا بمراكز رعاية الطفولة المسعفة، والأطفال الذين فقدوا أهلهم في الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو لأي سبب آخر فكشفت هذه البحوث أنّ

15 - كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ص 290.

16 - مصطفى الديواني وآخرون، تربية الطفل صحياً ونفسياً من الولادة حتى العاشرة، دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة الطبع، ص 252.

هؤلاء الأطفال رغم توفير لديهم الرعاية والاهتمام اللازمين فإنهم يعانون من خلل عاطفي شديد¹⁷.

وللحفاظ على صلة الأولاد بأمهم وخاصة عند الحاجة الملحة لذلك أجاز المشرع الجزائري إبرام عقد العمل لمدة غير محدودة، مع استعمال التوقيت الجزئي، حيث يكون حجم ساعات العمل المتفق عليه بين العامل والمستخدم أقل من المدة القانونية للعمل، وهذا ما نصت عليه المادة 13 من قانون العمل في فقرتها الثانية "... إذا طلب العامل الممارس ذلك، لأسباب عائلية..."¹⁸

الفرع الثاني: آثار عمل المرأة على الزوج

خروج المرأة للعمل وابتعادها عن زوجها تترتب عليه آثار وانعكاسات كثيرة ومتنوعة لا تخلو من إيجابيات وسلبيات، فإذا كانت بعض العاملات يعملن ويكافحن من أجل إعانة أزواجهن، وتحسين مستوى معيشة الأسرة فإن هذا يعتبر أمراً إيجابياً ويزيد من التماسك الأسري، وتعاضده وقوته، بحيث يشعر كل من الزوجين بمساندة الآخر، والوقوف إلى جنبه في السراء والضراء، وشعور الأطفال بكفاح الوالدين من أجلهم، فيزداد تماسك الأسرة، وإصرارها على التأزر من أجل الاستمرار والدوام، بشعور أن كل فرد فيها في حاجة إلى بقية الأفراد، وأنه لا مكانة ولا اعتبار له بدونهم.

لكن بعض النساء العاملات حتى وإن كنَّ قليلات فإن خروجها وعملها ليس من أجل إعانة الأسرة، وتحسين معيشتها، وإنما من أجل أن تثبت ذاتها، واستغناءها عن زوجها مادياً وفقط، متذرة بأنه ليس من واجبها أن تساهم في مساعدة زوجها وأسرته، باعتبار نفقة الأولاد ونفقتها ومصاريف البيت من كراء، وما يستلزمه واجب على الزوج وحده.

وهي متناسية أن عملها خارج البيت يخل بكثير من حقوق زوجها عليها، وهذا مما يؤثر سلباً على الأسرة، وتسوء العلاقة الزوجية، وتكون نهايتها الطلاق، كما نجد أن بعض الرجال أيضاً يعتمدون على زوجاتهم العاملات فيتكاسلون في البحث عن العمل اعتماداً على راتب زوجاتهم،

17 - إعداد مركز نون للتأليف والترجمة، التربية الأسرية، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، ص 132.

18 - المادة 13 من قانون العمل، معدل ومتممة بالمادة 04 من الأمر رقم 96-21. المؤرخ في 09/07/1996.

وقد يكون ذلك سبب الخلاف والنزاع إلى درجة التهديد بالطلاق إذا لم تعطيه راتبها، وهذا ما يدفع كثيرًا من النساء إلى مخالعة أزواجهن¹⁹.

الخاتمة:

وخاتمة لهذا البحث فإن عمل المرأة خارج البيت زاد من تعدد مهامها وأدوارها ممّا حملها مسؤولية كبيرة لا توجد لدى المرأة الماكثة في البيت، وهذا يجعلها تحت ضغط شديد مما تعيشه من صراع في الأدوار، إذ لكل دور من هذه الأدوار متطلباته، واحتياجاته وهي مطالبة بالتوفيق بين كل هذه الأدوار، ممّا يولّد لديها ضغطاً نفسياً رهيباً، وإرهاقاً بدنياً شديداً، وهذا يؤدي إلى حرمانها من الاستقرار النفسي والاجتماعي، إضافة إلى المؤاخذة الاجتماعية أحياناً، رغم الحماية والرعاية التي وفّرتها لها الاتفاقيات، والمواثيق الدولية والوطنية، والتشريعات الداخلية والتنظيمات بشئى أنواعها وتدرجاتها.

من خلال هذه الدراسة يمكن إبراز بعض النتائج المتوصل إليها وتقديم بعض

الاقتراحات فيما يلي:

- النتائج:

- إن عمل المرأة له جانبان جانب إيجابي باعتبار عملها يساهم في دخل إضافي للأسرة، ممّا يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتها، وجانب سلبي على المرأة العاملة حيث تزداد مسؤوليتها المزدوجة.

- المرأة العاملة تعيش صراعاً نفسياً كبيراً بسبب مسؤوليتها المزدوجة، فهي من جهة غير مرتاحة وسعيدة في عملها خارج البيت، ورغم هذا لا يمكنها تركه لحاجتها إليه، ومن جهة ثانية ترى نفسها مقصرة في حق أطفالها وزوجها، مما يولّد لديها ما يسمى بصراع الأدوار، حيث يجعلها تعيش في قلق مستمر.

- فشل المرأة في التوفيق في مسؤوليتها المزدوجة يعود عليها بالضغط والإرهاق الجسدي والنفسي، كما ينعكس على الأولاد والزوج أيضاً.

19 - عاجب بومدين، الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016-2017، ص 112.

- تعدد أدوار المرأة العاملة واختلاف متطلباته، وتعدد المهام الملقاة على عاتق المرأة العاملة، يمكن أن يقلل من مردودها ونشاطها المهني، وهذا يزيد لها اضطرابًا وقلقًا خوفًا على مستقبلها الوظيفي، والأسري.

- إنَّ ازدياد المهام بتعدد الأدوار التي تتحمَّلها المرأة العاملة وعدم قدرتها على التوفيق بينها يجعلها تحت ضغط رهيب، وإرهاق نفسي وجسمي شديد مما قد يؤدي بها إلى الاحباط.

- التزام أطراف العقد ببنود العمل المتفق عليها وفق التنظيم المعمول به يقلل من نزاعات العمالية، ويساهم في استقرار المؤسسات المستخدمة، مما يعود عليها بالفائدة.

- العمل يساهم بشكل كبير في القضاء على الآفات الاجتماعية المختلفة التي من أسبابها الرئيسة البطالة، وقلة الشغل.

- الاقتراحات:

- مساعدة المرأة العاملة من العمل قرب سكنها قدر الإمكان، وهذا يساعدها على صاحبة أطفالها إلى مدارسهم صباحًا، والتقاء بهم عند رجوعهم وقت الغداء، حيث يعتبر قرب المسكن العائلي من مكان العمل عاملاً مساعداً للمرأة العاملة على التوفيق في مسؤوليتها المزدوجة ومرتاحة نفسياً تجاه عملها وبيتها.

- تمديد عطلة الأمومة لمدة أطول مما معمول به في التشريع الجزائري المحددة بثلاثة أشهر، خلافاً لما هو معمول في تشريعات الدول المتقدمة التي تساعد المرأة العاملة على ملازمة مولودها لمدة أطول مما يعود عليها وعلى مولودها بالصحة النفسية والجسمية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة العربية، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ 1979م.

2- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دون سنة الطبع.

3- أبو الطيب بن الحسين القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، المطبعة العصرية، بيروت- لبنان، 1412هـ 1992م.

- 4- إعداد مركز نون للتأليف والترجمة، التربية الأسرية، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، ص 132.
- 5- بلخير سديد، الحماية الجنائية للرابطة الأسرية في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري- دراسة مقارنة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006م.
- 6- حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ 2005م.
- 7- حسين عبد القادر رشوان، الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2003م.
- 8- حميد ناصر الزري، مفهوم العمل في الإسلام وأثره في التربية الإسلامية، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، 1998.
- 9- عجب بومدين، الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016-2017.
- 10- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط1، 1999م.
- 11- حسين عبد القادر رشوان، الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، مصر، 2003م.
- 12- عطية صقر، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام-مراحل تكوين الأسرة- مكتبة وهبة، القاهرة، 1427هـ 2006م.
- 13- عماد لعلاوي، مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية، رسالة دكتوراه علوم في علم النفس وعلوم التربية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 14- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر، رقم الحديث 1471.
- 15- محمود أحمد طه محمود، الحماية الجنائية للعلاقة الزوجية - دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، - ط1، 1435هـ 1014م.
- 16- مصطفى الديواني وآخرون، تربية الطفل صحيا ونفسيا من الولادة حتى العاشرة، دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة الطبع.
- 17- مهدي محمد القصاص: علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008م.
- 18- الناشر، مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون، سلسلة ندوات دولية: التصور القرآني للأسرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

- 19- نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1426 هـ 2006 م.
- 20- الدستور الجزائري المعدل في 2020/11/01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 2020/12/30.
- 21- كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة دون سنة الطبع.
- 22- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 هـ الموافق 9 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-05 المؤرخ في المؤرخ في 18 محرم 1426 هـ الموافق 27 فبراير 2005 م.
- 23- قانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990 المتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17.
- 24- الصادق مهدي السعيد، مفهوم العمل وأحكامه العامة في الإسلام، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية بغداد، 1983.
- 25- عبد الرحمن خليفي، قانون العمل الجزائري، معلق عليه بفقهاء القضاء الجزائري، وفقه القضاء المقارن، الدار العثمانية، الجزائر، 2016.
- 26- أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 27- يوسف دلاندة، القانون المتعلق بعلاقات العمل مدعم بأحدث مبادئ واجتهادات المحكمة العليا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014.
- 28- القاضي حسين عبد اللطيف، قانون العمل دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.